العلاقات الروسية الصينية وأثرها على التوازن الدولي في القرن الحادي والعشرون.

Russian-Chinese relations and their impact on the international balance in the twenty-first century.

قسايسية إلياس[1]

جامعة البليدة 2- لونيسي علي

تاريخ الإرسال: 2020/04/02 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

لقد أدت التحولات الدولية التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على مفاصل النظام الدولي، ولكن هذا الوضع ما كان ليستمر دون ممانعة وامتعاض من القوى الدولية الأخرى، فما كان عقد التسعينيات ينتهي حتى بدأت ظواهر هذا التحول تنجلي من خلال سعي روسيا والصين لإعادة التوازن للنظام الدولي، وكان جليا أن هذا التوازن مرتبط بمدى التوافق والتقارب والتنسيق الذي ستظهره الدولتين على مختلف المستويات، وفي مختلف القضايا الدولية، وهكذا بدأت الدولتين في نسج علاقات التعاون من خلال عدة مبادرات أهمها إنشاء منظمة شنغهاي ذات البعد الأمني، وتأسيس مجموعة البريكس الاقتصادية.

وعليه إلى أي مدى يستطيع الجانبان الروسي والصيني خلق توازن للقوى والمصالح لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية؟

الكلمات المفتاحية: توازن القوى، النظام الدولي، التوافق، التقارب، سياسات الاحتواء.

Abstract:

The international transformations that took place after the end of the cold war, have led to the emergence of the United States of America as a dominant power in the international system, but this situation would not have continued without the reluctance and resentment of other international powers. The 1990s did not end until the phenomena of this transformation began to be manifested through Russia and China's attempt to rebalance the international system, and it was clear that this balance is linked to the compatibility, convergence and coordination that the two countries will show at different levels, and in various international issues. The two countries have thus begun to weave cooperative relations through several initiatives, the most important of which is the establishment of the Shanghai Organization with a security dimension, and the establishment of the BRICS Economic Group. So to what extent can the Russian and Chinese sides create a balance of power and interests to counter American domination over international relations?.

Keywords:.Balance of power, international system, compatibility, convergence, containment policies.

[1] قسايسية إلياس جامعة البليدة 2- لونيسي علي، Ilyes.kessaissia@yahoo.com

مقدمة:

إن خارطة القوة العالمية تعرف توجها نحو التعدد تحاول مجموعة من الدول تكريسه، بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للإبقاء على هيكل النظام الدولي كما وجد بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تفرض هذه الأخيرة وصايتها وسطوتها دون منازع، ولا ينافسها على تسيد العالم أي أحد، وضع كان لا بد معه أن تختل المصالح وتتعارض التوجهات، فكان لزاما أن تحاول القوى الكبرى وفي مقدمتها روسيا والصين إعادة التوازن لهذا النظام المختل، منطلقتين من مسلمة وجوب تجاوز الموروث السلبي، وبناء علاقات قائمة على حسن الجوار، وتكثيف الروابط، وتنسيق الرؤى حول القضايا الإقليمية والعالمية، وأساسا محاولة بناء حلف إستراتيجي في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

فمستقبل النظام الدولي كما تريده روسيا والصين في الحقيقة مرتبط بعاملين متكاملين، أولهما بقاء الصعود والنمو الذي تعرفه الدول الصاعدة كروسيا والصين في ظل تمكن عناصر الإنهيار من القوة الأمريكية، أما العامل الثاني فهو تنسيق الجهود بين هذه الدول.

وعليه هل ستتمكن روسيا والصين عبر تنسيق جهودها السياسية والاقتصادية من موازنة القوة الأمريكية، وخلق نظام دولي متعدد القوى؟

ولتحليل إشكالية هذا الموضوع سنستخدم نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية، حيث تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية أنه بإمكان الدول ضمان وجودها عبر منع أي دولة منفردة من اكتساب قوة تمكنها من الهيمنة على الدول الأخرى في النظام، ويمكن تحقيق التوازن عبر التحالفات العسكرية والاتفاقيات الاقتصادية التي تقارب بين عناصر القوة بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي.

الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة هي أنه بامكان توافق روسي صيني حقيقي أن يخلق نظاما دوليا متعدد الأقطاب.

والهدف من هذه الدراسة تحديد مكامن وإمكانيات روسيا والصين في مختلف المجالات، وتحديد العناصر التي من شأنها خلق قطب دولي يوازن القوة الأمريكية المفرطة، وكيف يمكن للدول الصغيرة والمتوسطة كالجزائر من استغلال نظام دولي متعدد الأقطاب لتحقيق مكان لها في النسق الدولي الجديد الذي سيخلقه نظام متعدد الأقطاب.

المحور الأول: ملامح تغير النظام الدولي الراهن.

سنحاول من خلال هذا المحور تشخيص النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، مبرزين توزيع القوة فيه، وذلك لأن البحث في مآل النظام الدولي واحتمالات إرهاصات التعددية فيه، يقتضي تحليل طبيعة هذا النظام وبنيته وهيكله وأطرافه والقدرات المؤهلة لولوج قمته، والأدوار التي يمكن القيام بها؛ وذلك كون تطور النظام الدولي وإنتقاله من مرحلة لأخرى يتوقف ليس فقط على عدد الأطراف الفاعلة فيه، وإنما أيضا على منظومة القيم والنسق الفكري الذي يقوم عليه، والقدرات القومية لكل طرف، ونمط التحالفات القائمة بين القوى المسيطرة عليه والموجهة له، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ إلى حد كبير توازن القوى داخله.

ولعل من أبرز ملامح النظام الدولي الراهنة ما يلي:

1- حققت بعض الدول نموا اقتصاديا هائلا، كالصين والهند والبرازيل، وهو ما يوحي بحدوث تحول في القوة الاقتصادية النسبية قد تصاحبه انعكاسات مهمة في الجغرافيا السياسية والعسكرية.

2- زيادة حدّة التنافس الإقتصادي، وما يصاحبه من احتكاكات تجارية دولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها منذ الحرب الباردة، وهو ما قد يؤدي إلى تعقيد العلاقات السياسية والعسكرية المستقبلية فيما بينها[1].

3- زيادة عدد الدول غير الرّاضية عن النظام الدولي الراهن، مثل إيران، وكوريا الشمالية، والصين وروسيا. ومن الاحتمالات الواردة سعي هذه الدول، وفي مقدمتها الصين وروسيا إلى العمل على تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة وحلفائها، وربما يحدث ائتلاف بين هذه الدول لإحداث هذا التوازن؛ ودليلنا التقارب الصيني الروسي أو الصيني الروسي الإيراني[2] ، فلا يمكن التعامل مع الملف النووي الإيراني دون النظر لطبيعة العلاقات التي تجمع إيران مع الصين وروسيا ودرجة توافق المصالح بين هذه الدول.

4- وبالنظر لكون أن توازن المصالح حل محل توازن القوى في العلاقات الدولية، حدث ترهل في التحالفات الغربية، فلم تعد أوربا تنقاد كلية لسياسة أمريكا، بل أنها أضحت تسبّق مصلحتها الاقتصادية، ولعل أبرز مثال على ذلك هو الاتفاق الذي تم عقده مع إيران بخصوص الملف النووي، فلولا الميل الأوربي لإيجاد حل سريع وسياسي للمسألة، لا ربما لا يزال الملف عالقا، كما أن الأزمة الأوكرانية، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، تؤكد أن توازن المصالح في العلاقات الدولية أضحى المحرك الفعلي لها، فالموقف الأوربي من الأزمة تمليه مصالحها الاقتصادية، وحاجتها للغاز الروسي [3].

5- انتشار موارد القوة في النظام الدولي. حيث أصبح عدد الدول التي تملك عناصر القوة الشاملة في النظام الدولي عشرة دول وهي الدول الصناعية السبع بالإضافة إلى روسيا والصين والهند، وقد تكتلت الدول الصناعية السبع في منتدى خاص بها مضاف لهم روسيا (مجموعة السبعة زائد روسيا أو مجموعة الثمانية الكبار منذ سنة 2002) [4].

وهكذا سوف يؤدي التفاعل بين هذه العوامل وغيرها من العوامل إلى تحديد الشكل الجيوسياسي للعالم في القرن الحادي والعشرين.

لأن هذه العوامل وتفاعلاتها هي التي ستفرز حتما كلا من الصراعات الإقليمية والدولية في المستقبل، وما يترتب عن ذلك من تحالفات جديدة، أو تقويض القديمة، أو دعمها على حسب الحاجة والظروف الدولية [5].

إن الوضع الدولي الراهن الذي يعرف سيطرة دولة واحدة على مفاصل العلاقات الدولية ما هو إلا حالة مؤقتة، فهذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، وذلك بفعل طبيعة العلاقات الدولية والصراعات بين القوى الكبرى، التي تسعى لأخذ مكانها ودورها على الصعيد العالمي، بما ينافس ويوازي الدور الأمريكي، إن لم يكن أقوى وأكثر تأثيرا؛ خاصة في ظل سعي هذه القوى لوضع حد لإستفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم.

فهذه الدول وفي مقدمتها روسيا والصين لها مصالح تتناقض جذريا مع المصالح الأمريكية، وهذا ما يؤكد استحالة بقاء الأحادية القطبية.

فروسيا لا تزال تحتفظ بقوتها العسكرية والنووية المتفوقة، كما تمتلك إحتياطات هائلة من الثروات الطبيعية التي تجعل منها أغنى دول العالم على الإطلاق.

أما الصين فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وثالث أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية، وأكبر الدول سكانا ومن القوى العسكرية الكبرى، فهاتين الدولتين لا يمكن تصور العالم المستقبلي بدونهما، كما أن تغير هيكل النظام الدولي مرتبط بإرادتهما.

وعلى العموم ترتبط مبررات توقع نظام دولي متعدد الأقطاب بجانبين اثنين، أولهما بإرادة الصين وروسيا في المضي قدما في تحقيق الشراكة هذا من جهة، ومن جهة أخرى في استمرار عوامل الانحطاط والتراجع التي تعرفها القوة الأمريكية على جميع المستويات والتي يمكن رصدها من خلال النقاط التالية:

1- معضلة عسكرة الاقتصاد الأمريكي. حيث لم تستطع الولايات المتحدة من خلال حجم إنفاقها العسكري أن تحافظ على التوازن المعقول بين متطلبات الدولة الدفاعية والوسائل المتوفرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات، وعدم قدرتها على الحفاظ على القواعد التقنية والإقتصادية التي تقوم عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية الجديدة[6].

فالإنفاق الأمريكي يمثل 43% من إجمالي الإنفاق العسكري لدول العالم، ووصل في مراحل منه لنسبة 48%، وفي المقابل فإن الدخل القومي الأمريكي يمثل 25% فقط من إجمالي الدخل القومي العالمي، وهو ما يوضح عدم التوازن بين الدخل الإقتصادي والإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الأمر هو الذي نوه إليه المؤرخ الأمريكي "بول كيندي" في دراسته المنشورة تحت عنوان "نشوء وسقوط القوى العظمى"، حيث أكد على مسلمة تراجع قوة الدول تحت وقع إنفاقها العسكري غير المتوازن مع حجم دخلها العام[7].

فالضعف الإقتصادي حسب المفكر الأمريكي "جون أجنيو" John Agnew يمثل أهم تحد يواجه الولايات المتحدة، نظرا لدور القدرات الإقتصادية في توجيه الأحداث الدولية؛ فالعبئ الإقتصادي يؤدي لتراجع الولايات المتحدة فاسحة المجال لدول أخرى ؛ فقد تراجعت بشكل كبير القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي، فقد كانت تمتلك الولايات المتحدة 45% من الثروة العالمية عام 1945، وهي في القرن الحادي والعشرين (2011) لا تمثل إلاّ 16% فقط[8].

كما أن أمريكا هي أكبر مدينة في العالم، حيث بلغ دينها الخارجي عام 2010 4.5 ألف مليار دولار، أما إجمالي الدين الأمريكي الداخلي والخارجي للقطاعين العام والخاص فقد بلغ في 2010 أكثر من 40 ألف مليار دولار وهو ما يفوق 250% من الدخل الوطني الخام[9].

فاقتصاد يتآكل ويتدهور بهذه السرعة لابد وأن يرافقه تدهور في مركز أمريكا القيادي، وينقلها من مصاف الدول العظمى إلى دولة كبرى كسائر الدول الكبرى الأخرى[10].

2- معضلة الولايات المتحدة في تحديد العدو. ومن المعلوم أن تحديد العدو هو من أهم عناصر العقيدة الأمنية الأمريكية؛ فليس مصادفة أن يهمس مستشار "ميخائيل غورباتشوف" "جيورجي أباتوف" في أذن أحد المسئولين الأمريكان في قمة مالطا عام 1989 بالعبارة التالية: "..إننا نصيبكم بخطب جليل...فنحن نحرمكم من العدو"[11].

فلا تخلو العقيدة الأمنية لأمريكا من تحديد عدو يكون مبررا للتعبئة، وضامنا لمواصلة دفع المواطن الأمريكي للضرائب؛ لكن هذه المرة كان العدو شيء عابر للحدود ممثلا في الإرهاب الدولي، وهو ما يدفع أمريكا للتدخل في أماكن كثيرة ومتباعدة، حددت بحوالي 60 خلية منتشرة في كل قارات العالم، وهذا ما ينهك قوتها على حد تعبير "ستانلي هوفمان" في تعليقه على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 و2006 والتي وصفها بالطريق للانهيار الأمريكي[12]

3- عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على الاستقرار الدولي. من خلال خلق قواعد دولية جديدة، يتم استخدامها من جانب فواعل دولية أخرى بنفس المنطق، مثل الحرب الإستباقية. فهذه شرعية أكسبتها أمريكا لكل الحروب العدوانية التي تقوم بها الدول القوية في مواجهة الحركات الانفصالية، أو الدول التي تتهم بالعداء.

كما أن هذه الصيغة أدت من جانب آخر إلى عمل الدول المهددة على تقوية نفسها مثل إيران وكوريا الجنوبية، وذلك بتحالفها مع الدول المناوئة لأمريكا كروسيا والصين، وكذا من خلال سعيها الحثيث للحصول على أسلحة الدمار الشامل[13].

كما أن التدخلات الأمريكية تزيد من حجم الاضطرابات الداخلية والعالمية، بسبب ما تؤدي إليه من ظهور حركات مقاومة للتدخل الأمريكي[14] ، والتي تستهدف مصالح الولايات المتحدة في كل أنحاء العالم وحتى في عقر دارها على شاكلة أحداث 11 سبتمبر 2001.

4- تعوّد الشعب الأمريكي على حياة الرفاه، مما يجعل منه رافضا للأعباء المالية المفروضة عليه لإعادة ترتيب النظام الدولي بشكل يتماشى مع المصالح الأمريكية، وهو ما أشار إليه "مايكل إجناتييف"[*] بقوله: "أن الشعب الأمريكي لا يتمتع بالصبر"[15].

ومن المعلوم أن كل استطلاعات الرأي التي تجريها المؤسسات البحثية الأمريكية تشير إلى كون نسبة كبيرة من الشعب الأمريكي فقد الثقة في المشروع الكوني لأمريكا، من خلال فقدان الثقة في الإدارة، خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها أمريكا منذ أواخر 2007 وتفشي البطالة.

5- هذا التراجع بالنسبة لقوة أمريكا الصلبة، ترجمه تراجع آخر على مستوى قوتها اللينة، فمكانة أمريكا العلمية تتراجع بشكل واضح، فبعدما كان نصيبها من الإنتاج المعرفي يبلغ حوالي 75% هو لا يتعدى اليوم 20%، كما أن الأحادية الأمريكية وتفردها بالمسائل الدولية، وعدم احترامها للشرعية الدولية يضر بشكل كبير بالقوة الناعمة لأمريكا[16].

فهذه العوامل وغيرها تفتت القوة الأمريكية وتفند مقولة أننا نعيش في عالم القطبية الأحادية، فكل هذه المتاعب التي تعاني منها أمريكا لا يمكن معها أن تستمر في لعب دور المهيمن الوحيد على الساحة الدولية، وهو ما قاله الكاتب جيبلن:" ثقل الأعباء قصيرة المدى، وعوائق الحجة، والفوائد الموزعة بطريقة واسعة على أولئك الذين لا يسددون الأثمان أو الراكبون بالمجان Free Riders، هذا ما يؤدي إلى ضعف الولايات المتحدة وفقدانها الحتمي لهيمنتها العالمية."[17]، فحلفاء الولايات المتحدة يعتمدون بشكل كبير أو شبه كامل على القدرة الدفاعية الأمريكية، وهذا ما يجعلهم غير محتاجين لتوجيه أجزاء كبيرة من دخولهم للجانب العسكري.

هذه هي العناصر الخاصة بأمريكا ذاتها والتي تنبئ بأن العالم في طريقه للتعددية القطبية.

أما بخصوص العوامل المرتبطة بالدول المحتمل أن تعيد تشكيل النظام الدولي فلا يمكن حصرها في ظل الترابط الدولي الشديد، وتداخل المصالح، ومع هذا سنحاول التركيز على أهم هذه المؤشرات:

1- أن نظام دولي متعدد الأقطاب مرتبط ليس بالقوة الإقتصادية والعسكرية، ولكن أيضا بالإرادة السياسية، لأنه لا يشترط -حسب رأي أبداه الأمين الأممي السابق بطرس بطرس غالي[*] للقيام بدور فعال على المستوى العالمي أن تكون الدولة عظمى، بل يكفي أن تكون لها إرادة سياسية[18].

فدور روسي وصيني مرتبط بوجود إرادة سياسية فعلية للبلدين للانخراط في العلاقات الدولية، وتحمل مسؤولياتها العالمية، والمساهمة في معالجة مشاكل المعمورة، وهو ما يبدو جليا اليوم، فلا تتوانى الدولتين عن التدخل في كل القضايا العالمية، من مسألة الإحترار الكوني إلى قضايا الشرق الأوسط، إلى الأزمة الإقتصادية الدولية[19].

فلم تقف الدولتين مكتوفة الأيدي أمام الوضع في سوريا، حيث استخدمتا حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لوقف تمرير مشروع قانون للتدخل في سوريا يوم 6 فيفري 2012.

كما أن روسيا تدخلت بقوة وحزم إزاء الأزمة في أوسيتيا الجنوبية 7 أوت 2008، حيث اجتاحت قواتها الإقليم وطردت القوات الجورجية يوم 8 أوت أي بعد يوم واحد فقط من سيطرتها على "تسيخنفالي"، وذلك رغم التهديدات الأمريكية التي وصلت حد استقدام بوارج حربية للبحر الأسود[20].

ومن جهة أخرى موقفها من قرارات مؤتمر الأمن في أوربا الذي عقد في فيفري 2007، والذي أكد على مضي أمريكا في مشروع الدرع الصاروخي، وأنها ستنجز الأجزاء المتبقية في تشيكيا وبولندا، فجاء رد "فلاديمير بوتين" السريع والحاسم بأنه سيقوم بتوجيه الصواريخ الروسية للأراضي الأوربية، كما قام في 14 جويلية 2007 بإصدار أمر رئاسي يقضي بوقف التزام روسيا بمعاهدة الأسلحة التقليدية في أوربا CFE والتي سبق ووافق عليها الإتحاد السوفييتي عام 1990[21] ، كما تم إعادة العمل بالطائرات القاذفة الإستراتيجية والتي تم توقيف تجربتها منذ 15 سنة؛ فهذه المواقف تؤكد مدى الإرادة والقوة التي أضحت تتمتع بها الدولتين روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة.

2- أن القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين وروسيا ستحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كزعماء على المسرح الدولي، فتحالف روسي صيني فعلي يمكن أن يكون منافسا جديا لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا لكون أن قوة الناتو مستمدة أصلا من قوة الولايات المتحدة التي تساهم بالقسط الأكبر من أعبائه المالية والتسليحية واللوجستية، أما تحالف روسي صيني بهذا المعنى سيكون إضافة فعلية لقوة البلدين[22].

وقد نادى الفيلسوف الفرنسي المرموق "جون بودريارد" John Boudriard عام 2003 العالم للالتفاف حول روسيا والصين في حربهما ضد الأحادية الأمريكية، والتي سماها الحرب العالمية الرابعة، فالأولى حسب جون بودريارد كانت ضد الاستعمار والثانية ضد النازية والثالثة ضد الشيوعية، فيما اليوم يخوض العالم حربه الرابعة ضد الأحادية[23]؛ ونفس الدعوة وجهها الفيلسوف الروسي "ألكسندر فولكوف" Alexandre Folkoof في 30 جانفي 2003 في مقالة له نشرت في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية، حيث دعا دول العالم للالتفاف حول روسيا من أجل العودة للتعددية القطبية[24].

ومن دعاة التعددية القطبية والمبشرين بها الجيوبلتيكي الإيطالي الدكتور "كارلو تيراتشانو" محرر دورية "أوريون" من ميلانو الذي يرى أن مصير العالم تحدده العلاقات الأوراسية.

أما الأوراسيون الجدد من أمثال "ليف غوميليوف" فيتصورون العالم في القرن الحادي والعشرون على أنه سيكون متعدد الأقطاب، حيث يرى "غوميليوف" أن العالم سيشهد ولادة خمسة أقطاب، وذلك من خلال توحد مراكز القوى في كل منطقة بما في ذلك تحالف أوراسي يجمع الصين بروسيا.

ونفس التصور طرحه تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي لعام 2004 تحت عنوان" رسم خريطة لمستقبل العالم"، الذي يرى أن التقارب الروسي الصيني والصعود الهندي، وتكتل أوربا حول إتحادها سيهمش الدور الأمريكي، لأنه سيؤدي لتغيير نمط التحالفات الذي طالما حافظ لأمريكا على تفوقها[25].

3- ومن منظور آخر فإن سعي دول العالم لحل المشاكل ذات الطابع العالمي مثل تغير المناخ، وأمن الطاقة، والأمن النووي، والاقتصاد الدولي سيؤدي حتما لخلق تعددية قطبية على الأقل في هذه المجالات[26] ؛ وذلك بالنظر لعدم ارتباط هذه الميادين بالإرادة الأمريكية ولا بتصوراتها الخاصة، بل على العكس تماما من ذلك فأمريكا هي حلقة كباقي الحلقات في هذه الدوائر الأمنية العالمية، حيث لا يمكنها إتخاذ القرار أو المبادرة بمفردها.

فقمة "دوربان"[*] الأخيرة حول التغير المناخي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن دولا مثل الصين وحتى روسيا يمكنها فرض تصورها ووجهة نظرها حتى على أمريكا نفسها.

أما بخصوص أمن الطاقة فروسيا تمتلك أكبر الاحتياطيات، كما تعتبر من أهم منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم، مما يجعل الأمن الطاقوي ميدانا من ميادين النفوذ الروسي، وقد صرح كاتب الدولة الأمريكي للطاقة "أبراهام سبنسر" على هامش قمة الثمانية الكبار في "جلينيجلز" باسكتلندا 6-8 جويلية 2006 "أن روسيا أضحت حلقة مستقلة في معادلة الطاقة العالمي."[27].

أما على صعيد الأمن النووي فلا يمكن الحديث عنه دون مشاركة روسيا والصين، فهاتين الدولتين تربطهما مع الدول التي تسعى لاكتساب التكنولوجية النووية علاقات قوية كإيران وكوريا الشمالية، فالحد من انتشار الأسلحة النووية مرتبط بشكل أساسي بالصين وروسيا، فكل المفاعلات النووية المنشأة خارج النادي النووي هي من إنتاج الدولتين، على غرار مفاعلات بيونغ يونغ وبوشاهر وناتانز وإسلام أباد وبوبال وغيرها، وهكذا أضحى الحديث عن منع الانتشار النووي دون إشراك روسيا والصين محض تصورات لا عقلانية.

أما الأزمة الإقتصادية والتي يعرفها العالم منذ أواخر2007 فقد بينت التصريحات التي أدلى بها زعماء البريكس[**] BRICS في فيفري 2012 عن الإمكانيات التي أضحت تمتلكها هذه الدول، لدرجة تقديم العروض لمساعدة المجموعة الأكثر غنى في العالم.

فعالم متعدد الأقطاب مرتبط بعدة قضايا عالمية وإقليمية، وفي مقدمة هذه القضايا حسم طبيعة العلاقة بين الصين وروسيا، و تحقيق التعاون الجدي بين الدولتين، فما على الصين وروسيا إن أرادتا كسر الهيمنة الأمريكية عالميا إلا تقوية وضعهما الداخلي وجعله في مستوى طموحات البلدين، حيث لا يمكن اختراقه خارجيا.

وكذلك جعل التوجهات التشاركية بين البلدين ذات بعد شعبي، لإعطائها الدينامكية الكاملة التي تتطلبها شراكات من هذا النوع؛ بالإضافة لخلق مؤسسات للعمل المشترك وتطوير القائمة منها لتصل لمستوى هذه العلاقة المميزة، وذلك لتحقيق الثقة المتبادلة والتي تعتبر الشرط الأساسي للسير قدما بالشراكة الصينية الروسية.

المحور الثاني: مظاهر التوافق الروسي الصيني.

لقد أدت التحولات الدولية التي حدثت في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين إلى بروز مفاهيم جديدة في النظام الدولي القائم، أكدت على أهمية التنسيق والتعاون بين الدول، هذا إضافة إلى أن هذا التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والعالمي أصبحا سمة مميزة للعالم المعاصر، وهو ما أضحت تدركه الصين وروسيا، خاصة أن العلاقات الصينية-الروسية من حيث طبيعتها لا تؤثر على أمن الدولتين وتطورهما فحسب، بل تحدث أثرا عميق المدى على السلام والإستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والعالم ككل. وإن هذا المحور يتضمن مناقشة للقضايا الكبرى التي تواجه الصين وروسيا، وتحدد العلاقات بين هذين البلدين، وبالتالي مصير العالم في المجالات الأمنية-العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نظرا للصلة الوثيقة والارتباط القوي بين هذه القضايا الكبرى وبين واقع البلدين ومستقبلهما، على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فنظرة واحدة على الصين وروسيا تكشف عن أهمية المتابعة الدقيقة لهذه التطورات في علاقاتها الثنائية ولنتائجها المحلية والإقليمية والعالمية.

إن التفاعلات الحاصلة بين الصين وروسيا تتحدد وفق عوامل بنيوية مرتبطة ببنية النظام الدولي، وتوزيع القوة فيه، ونصيب الدولتين منها، كما ترتبط طبعا بالتفاعلات الحاصلة بين عناصره والمطبوعة عموما بتداعيات العولمة وآثارها، كما أن هذه التفاعلات أساسا تتحدد كرد فعل على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها الرامية

الحفاظ على مكانتها باعتبارها القوة الأولى والوحيدة والأخيرة[28]، والحيلولة دون بروز قوى أخرى منافسة على شاكلة الصين وروسيا.

ومن هذا المنطلق كانت التفاعلات الروسية الصينية واسعة وتشمل عددا كبيرا من المجالات والقطاعات، سواء منها الأمنية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية التجارية.

وقد بدأ الحديث بجدية عن بروز محور صيني روسي عقب الزيارة التي قادت بوتين للصين عام 2000، حيث صرح "جيم مان" محرر صحيفة لوس آنجلس تايمز قائلا: "إن علاقات روسيا مع الصين قد توثقت الآن بدرجة أكبر من أي وقت مضى خلال الأربعين سنة الماضية" [29].

ولعل من أبرز ملامح التوافق الروسي الصيني هو تطابق الرؤى بين البلدين فيما يخص الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فهذا الوضع جعل كل من روسيا والصين تحس أنهما في خندق واحد، ولا سبيل أمامهما إلا توحيد جهودهما لحماية مصالحهما الاقتصادية والأمنية في مواجهة أمريكا التي لا تراعي إلا مصالحها[30].

فمواجهة تضخم وتعاظم النفوذ الأمريكي في آسيا والعالم كله يتوجب معه تضافر جهود عدة قوى، فمبدأ العدو المشترك المتمثل في العداء للأطلسية، ونبذ السيطرة الإستراتيجية الأمريكية، يمثل حافزا مشتركا يفتح الطريق للحلف السياسي والإستراتيجي.

فالعدو المشترك أضحى العنصر الرابط في البناء الجيوبلتيكي الروسي الصيني، وقد عبر محرر ومعلق "وكالة رويترز" البريطانية عقب إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا عام 2001 بقوله: "الشراكة الصينية الروسية تقوم على الخصومة المشتركة لا على القيم المتبادلة."[31]، وهو نفس ما صرح به الرئيس الصيني "جيانغ زيمين"Jiang Zimin في حفل توقيع معاهدة الصداقة المشتركة وحسن الجوار مع روسيا عام 2001 حيث قال:" إن هذه المعاهدة تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية"[32].

تم في 16 جويلية 2001 توقيع "ميثاق التعاون وحسن الجوار"، الذي يتم بموجبه تسوية كل المشاكل العالقة بين البلدين، وفي مقدمة هذه المسائل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين منذ 1968، والتي تم الاتفاق على وضع رزنامة زمنية لتسويتها، والتي توجت في جوان 2005 بتبادل وزيرا الخارجية للبلدين وثائق التصديق على الاتفاقية الإضافية حول تحديد الجزء الشرقي لحدود الصين وروسيا، والذي أعتبر بمثابة الحل النهائي للمشكلة الحدودية بين البلدين[33] في الشرق الأقصى.

فهذه التسويات فتحت المجال أكثر لتسوية الأزمات العالقة في آسيا الوسطى خاصة منها الحدودية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان هذه الحدود وتقليص تكاليف حراستها. فالتنسيق بين البلدين في هذا المجال يوفر أعباء ضخمة عن كاهلهما.

أما العامل الآخر والذي يمكن اعتباره كنتيجة وكحتمية للسبب الأول وفي نفس الوقت مظهر من مظاهر التقارب بين الصين وروسيا، والمتمثل في تشابه المواقف السياسية بين البلدين سواء على صعيد القضايا الدولية العالمية أو القضايا الإقليمية.

فعلى الصعيد الإقليمي نجد توافق يكاد يكون متطابقا في بعض القضايا، ومن أبرزها الملف النووي الإيراني؛ حيث يتبنى الطرفان نفس وجهة النظر بخصوص هذا الملف، والمتمثل في تبني الرؤية الإيرانية حول كون برنامجها النووي هو للأغراض السلمية، وتواصل كل من موسكو وبكين دعم مشاريع بناء مفاعلات نووية في إيران على غرار "مفاعل بوشاهر"

الذي تعمل فيه روسيا[34]. ومن جانبها تعمل الصين على تزويد إيران ببعض المعدات المتطورة، كأجزاء من أجهزة الطرد المركزي "لمفاعل ناتانز".

ولا تتوانى الدولتين عن التصريح برفض أي عمل عدائي ضد إيران. وهو ما جاء في التصريح المشترك بين الرئيس الصيني "هوجينتاو" Hu jin Taou و نظيره الروسي "ديمتري ميدفيديف" في قمة شنغهاي أكتوبر 2011 والتي ترأس جلساتها رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين"، حيث أعرب الرئيسان -وحتى قبل صدور التقرير الذي تعده وكالة الطاقة الذرية بخصوص الملف النووي الإيراني- عن رفضهما القاطع لأي تقرير يدين إيران.

أما في المجال الإستراتيجي فقد كان إعلان 24 فيفري 2001 بين روسيا والصين، والذي يصرح فيه "جيانغ زيمين" و"فلاديمير بوتين" بإتفاق البلدين على إقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ، وقد صرح الطرفين مباشرة على أن هذه الخطوة جاءت كرد على الدرع الصاروخي الأمريكي، لأن هذا الدرع لا يراعي مكانة روسيا ولا الصين كقوى عالمية، ويهدد التوازن الإستراتيجي العالمي، لأنه يحد من إمكانية الرد بالضربة الثانية، وهو العامل الذي طالما كان سبب عدم نشوب حرب نووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الإعلان الروسي الصيني المشترك حول القرن الحادي والعشرون عام 2005؛ والتي واكبها تمرينات عسكرية مشتركة صينية روسية تحت إسم" مهمة السلام"، والتي تهدف للعمل على تطوير جهود البلدين في التعاون لوقف وإدارة الأزمات في آسيا خاصة آسيا الوسطى. وللوقوف في وجه التدخل الأمريكي الذي يستغل أزمات المنطقة للتواجد هناك على حدود الصين وروسيا.

تعتبر الصين الشريك الثاني لروسيا بعد الإتحاد الأوربي حيث تضاعفت مبادلاتها التجارية بنحو 25 مرة منذ 1986 إلى 2008، فما فتئت هذه المبادلات تتزايد منذ تولي "فلاديمير بوتين" سدة السلطة عام 2000، حيث بلغت قيمتها 7مليار دولار لتصل 32 مليار عام 2005 لتبلغ قيمة هذه المبادلات 56 مليار دولار عام 2008[35]، ووصلت 70 مليار دولار عام 2011، وقد تجاوزت 100 مليار دولار عام 2015، لتصل عام 2020 -حسب تصريح بوتين لأحد الشبكات الإخبارية الصينية أثناء زيارته للصين عام 2011- أنها ستصل 200 مليار دولار.

كما أن البلدين يقومان باستثمارات مشتركة كالمشروع الروسي الصيني المشترك مع إيران لنقل النفط من هذه الأخيرة إلى باكستان والهند والصين، واستثمارات لتطوير إنتاج وضخ ونقل الغاز والنفط من إيران من قبل روسيا والصين بلغت قيمته 18 مليار دولار[36].

المحور الثالث: التأثير المنتظر من التقارب الروسي الصيني على توازن القوى الدولي.

إن المتتبع للتحركات الروسية والصينية في السنوات الأخيرة يلحظ تناميا ملحوظا في الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وما يميز العلاقات الثنائية الروسية-الصينية حاليا هو أنها تستند إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي والمنفعة المتبادلة، ووحدة المصالح في أوسع دائرة, وهي تخلو من الأشكال والقوالب الإيديولوجية، مما يمنحها قوة في المستقبل المنظور.

إن العلاقات بين روسيا والصين لا تعتبر عاملا من عوامل الاستقرار الجغرافي والسياسي لمنطقة أوراسيا فحسب، بل وتقدم نموذجا للشراكة الدولية المفتوحة الموجهة ضد الأحادية القطبية التي طبعت العلاقات الدولية منذ انهيار الإتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو في تسعينيات القرن العشرين، من خلال العمل على تطوير نظام عالمي أكثر عدلا يراعي مصالح جميع الأطراف.

التنسيق الإستراتيجي الذي تشهده العلاقات بين البلدين في مجالات مهمة من قبيل الأسلحة الحديثة وغزو الفضاء، يكرس حقيقة تتجسد يوما بعد يوم وهو زيادة الميل في كفة التوازن الدولي بشكل واضح في غير صالح الولايات المتحدة، وقد عبر مسؤولي البلدين عن أهمية هذا التنسيق في تحقيق التوازن الدولي في عدة مناسبات[37].

ففي 5 جوان 2011م صرح وزير الدفاع الصيني "ليانغ قوانغ ليه" Liang Guanglie أن الصين وروسيا ستواصلان الحفاظ على التفاوض والتنسيق الوثيقين حيال الشؤون الدولية والإقليمية، للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى جديد، وأعرب قوانغ ليه عن أمله في أن يتمسك الجيشان بالاتفاقات المشتركة التي توصّل إليها زعماء البلدين، من أجل مواصلة تعزيز التعاون من منظور إستراتيجي طويل الأمد يحقق التعددية القطبية التي تنشدها الدولتين.

بدوره، قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الروسي "سيرغي ايفانوفSergei Ivanov" إن روسيا والصين صديقان تقليديان ويلعبان دورا هاما في الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين، متمنيا أن يواصل البلدان تقوية التشاور والتعاون في مختلف المجالات بما فيها العسكرية لدعم التنمية السلمية والمستقرة للوضع الدولي والإقليمي[38].

يعتبر الأثر الدولي للعلاقات الروسية الصينية هو الأكثر صعوبة في التقدير، نظرا لأن العلاقات الدولية ككل تمر بمرحلة انتقالية تتغير بوتيرة متسارعة.

كما أن خارطة القوة العالمية تعرف توجها نحو التعدد تحاول مجموعة من الدول تكريسه وفي مقدمتها روسيا والصين، بينما تسعى الولايات المتحدة للإبقاء على هيكل النظام الدولي كما وجد بعد نهاية الحرب الباردة، وعليه فمستقبل النظام الدولي وهيكلية القوة فيه تتراوح بين سيناريوهين، إما بقاء الهيمنة والأحادية الأمريكية أو ظهور التعددية القطبية.

فمستقبل النظام الدولي كما تريده روسيا والصين في الحقيقة مرتبط بعاملين متكاملين، أولهما بقاء الصعود والنمو الذي تعرفه الدول الصاعدة كروسيا والصين في ظل تمكن عناصر الانهيار من القوة الأمريكية، أما العامل الثاني فهو تنسيق الجهود بين هذه الدول.

إن الوضع الدولي الراهن الذي يعرف سيطرة دولة واحدة على مفاصل العلاقات الدولية ما هو إلا حالة مؤقتة، فهذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، وذلك بفعل طبيعة العلاقات الدولية والصراعات بين القوى الكبرى، التي تسعى لأخذ مكانها ودورها على الصعيد العالمي، بما ينافس ويوازي الدور الأمريكي، إن لم يكن أقوى وأكثر تأثيرا؛ خاصة في ظل سعي هذه القوى لوضع حد لإستفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم.

فهذه الدول وفي مقدمتها روسيا والصين لها مصالح تتناقض جذريا مع المصالح الأمريكية، وهذا ما يؤكد استحالة بقاء الأحادية القطبية، فروسيا لا تزال تحتفظ بقوتها العسكرية والنووية المتفوقة، كما تمتلك احتياطات هائلة من الثروات الطبيعية التي تجعل منها أغنى دول العالم على الإطلاق؛ أما الصين فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وثالث أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية، وأكبر الدول سكانا ومن القوى العسكرية الكبرى. فهاتين الدولتين لا يمكن تصور العالم المستقبلي بدونهما، كما أن تغير هيكل النظام الدولي مرتبط بإرادتهما.

وعلى العموم ترتبط مبررات توقع نظام دولي متعدد الأقطاب بجانبين اثنين، أولهما بإرادة الصين وروسيا في المضي قدما في تحقيق الشراكة هذا من جهة، ومن جهة أخرى في استمرار عوامل الانحطاط والتراجع التي تعرفها القوة الأمريكية على جميع المستويات.

الخاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه أن عالم متعدد الأقطاب مرتبط بعدة قضايا عالمية وإقليمية، وفي مقدمة هذه القضايا حسم طبيعة العلاقة بين الصين وروسيا، و تحقيق التعاون الجدي بين الدولتين، فما على الصين وروسيا إن أرادتا كسر الهيمنة الأمريكية عالميا إلا تقوية وضعهما الداخلي وجعله في مستوى طموحات البلدين، حيث لا يمكن اختراقه خارجيا.

وكذلك جعل التوجهات التشاركية بين البلدين ذات بعد شعبي لإعطائها الديناميكية الكاملة التي تتطلبها شراكات من هذا النوع؛ بالإضافة لخلق مؤسسات للعمل المشترك وتطوير القائمة منها لتصل لمستوى هذه العلاقة المميزة، وذلك لتحقيق الثقة المتبادلة والتي تعتبر الشرط الأساسي للسير قدما بالشراكة الصينية الروسية.

وفي تقديرنا أنه بقدر ما يحدث تقارب روسي صيني وتباعد أوربي أمريكي، مع اندماج روسيا والصين في الاقتصاد العالمي، في ظل توافر الرغبة لديهما لتحمل أعباء النظام الدولي، بقدر ما قد يشتد التنافس مستقبلا على كل الأصعدة بين هذه الأقطاب العالمية، ويزداد التنافس على إقامة مناطق النفوذ فيما بينها، ويزيد من احتمال تحول النظام من شبه الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية.

إن كل من الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا، والثنائي الألماني الفرنسي بأوربا، والثنائي الروسي الصيني في آسيا، مستقبلا يتمتعون كأقطاب قارية بقدرات هائلة وديناميكية كبيرة للتعبئة على الصعيد الإقليمي وللتنافس على الصعيد العالمي.

والمهم بالنسبة للصين وروسيا الآن هو أن تتوافر لديهما الرؤية والإرادة السياسية الفعلية والجادة للعب دور محوري وحاسم في كافة القضايا العالمية والإقليمية، والأهم من ذلك أن توحد جهودها في هذا السبيل.

وفي كل الأحوال تبقى العلاقات الصينية الروسية خطوة مهمّة ومطلوبة في عالم الأحادية القطبية السائد حاليًا، وذلك لكسر السيطرة والهيمنة الأميركية على العالم، وهي بلا شك خطوة مهمّة في تعجيل ولادة عالم متعدّد الأقطاب، فإذا تغلبت نقاط التقارب وسادت الثقة المتبادلة سنكون أمام شراكة حقيقية، أما إذا لازم الشك قيادات البلدين في ظل ترجيح عناصر الاختلاف فلن تعرف العلاقات الروسية الصينية إلاّ الاختلاف والصدام والقطيعة، ومع هذه القطيعة ستكرس الهيمنة والأحادية القطبية الأمريكية.

ومن هنا يمكن القول أن التقارب الروسي الصيني يشكل محطة أساسية لتغيير المشهد الدولي، فمن جهة سيسهم هذا التقارب في محو القطبية الأحادية حيث يتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بدور الدولتين في إدارة الشؤون العالمية، ليفرض من جهة أخرى نظام تعدد القوى بدل نظام القطب الأوحد، وهذا النظام يمكّن الدول المتوسطة من لعب دور أساسي بوصفها حاملا للتوازن.

التهميش والإحالات:

(1)ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، (ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1989، ص426.

(2) علي حسين باكير، "تبعات الإتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة تقارير، 2015/09/21، أطلع عليه يوم 20 أفريل 2020، ص 8 على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html .

(3)خير الدين شمامة، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن الحادي والعشرون، الجزائر: دار قرطبة، 2009، ص892.

(4)محمود يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص128.

(5)عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص29.

(6)أمين بولنوار، "الولايات المتحدة الأمريكية ومنطق الهيمنة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص148.

(7)بول كنيدي ، نشوء وسقوط القوى العظمى، (ترجمة: مالك البديري)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص590.

(8)محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص182.

(8) غراهام أليّسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة:هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخّ ثيوسيديديز، (ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018، ص 22.

(9)غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير، بيروت: دار الفارابي، 2011، ص53.

(10)فوزي حسن حسن، الصين، اليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص45.

(11)عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص230.

(12)أمين بولنوار، مرجع سابق، ص151.

(13)عمرو عبد العاطي، "إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، ع: 174، أكتوبر 2008، ص227.

(14)فتيحة فرقاني، " الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجيا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص192.

* - مايكل إجناتييف: مفكر كندي وأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية.

(15)أمين بولنوار، مرجع سابق، ص154.

(16)جوزيف ناي الابن، القوة الناعمة، (ترجمة: محمد توفيق البجريمي)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص103.

(17)أمين بولنوار، مرجع سابق، ص86.

*- بطرس بطرس غالي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة من 1992 إلى غاية 1997، كما شغل قبل ذلك منصب وزير الخارجية لبلده مصر منذ 1977 حتى 1990، كما شغل منصب رئيس المنظمة الدولية للفرانكفونية منذ 1997، ويترأس عدة هيئات للمجتمع المدني على المستوى المحلي والدولي كالمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.

(18)جيروم باندي، مفاتيح القرن الحادي والعشرين، (ترجمة: حمادي الساحلي، عبد الرزاق الحليوي، سعاد التريكي)، قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، 2003، ص676.

(19)منير مباركية، "إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية-حالتي روسيا والصين-" مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص89.

(20)نورهان الشيخ، "روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية، توازن جديد للقوى الدولي"، مجلة السياسة الدولية، ع: 174، أكتوبر 2008، ص207.

(21)فتيحة فرقاني، مرجع سابق، ص182.

(22)أمين بولنوار، مرجع سابق، ص177.

(23)زبيجنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، (ترجمة: عمر الأيوبي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص196.

(24)زبيجنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص197.

(25)ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، (ترجمة: هاني تابري)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص289.

(26)إبراهيم محرم، مدخل للتنمية الإنسانية، القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، 2003، ص67.

*- امتدت أشغال قمة دوربان بجنوب إفريقيا من يوم الاثنين 28 نوفمبر 2011 حتى يوم الأحد 11 ديسمبر 2011 بمشاركة مندوبي 200 دولة، وكان من المقرر إنهاء أشغال القمة يوم الجمعة 9 ديسمبر، لكن المواقف الصينية المتشددة حول رفضها لتخفيض الغازات المنبعثة، مع تحميلها المسؤولية لدول عالم الشمال بسبب الثورة الصناعية أدى لتواصل المباحثات يومين إضافيين، وذلك لتجنب فشل القمة التي علّقت عليها الآمال الأخيرة لإنقاذ برتوكول كيوتو حول الاحتباس الحراري والذي تنتهي مدته في 2012.

(27)فالان جاك، وآخرون، تحولات عالمية عند منعطف القرن، (ترجمة: خليل كلفت)، القاهرة: هفن للترجمة والنشر والبرمجيات، 2009، ص131.

**- مجموعة بريكس نادي اقتصادي وسياسي يلتقي فيه رؤساء خمس دول صاعدة هي الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، للتشاور حول القضايا الدولية، ويستمد هذا النادي اسمه من الأحرف الإنجليزية الأولى للدول الأعضاء. حيث كان يسمى بريك قبل انضمام جنوب إفريقيا إليه.

(28)زبيجنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص198.

(29)سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ط4، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص119.

(30)منير مباركية، "إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الإحتواء الأمريكية-حالتي روسيا والصين" مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.، ص164.

(31)سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص119.

(32)منير مباركية، مرجع سابق، ص180.

(33)دار النشر باللغات الأجنبية، الصين2006، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2006 ص81.

(34)محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص409.

(35)منير مباركية، مرجع سابق، ص156.

(36) عزمي بشارة، "عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف"، مجلة المستقبل العربي، ع: 356، أكتوبر، 2008. ، ص23.

(37) أبو بكر الدسوقي، "العلاقات الروسية الصينية...محددات الخلاف وأفاق التعاون"، مجلة السياسة الدولية، ع: 173، جويلية 2008، ص149.

(38) محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، ع: 170، أكتوبر 2007، ص41.

قائمة المراجع:

أبو مصلح غالب.(2011). النظام العالمي ورياح التغيير. بيروت. دار الفارابي.

ألّيسون غراهام. (2018). حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخّ ثيوسيديديز. (ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان). بيروت: دار الكتاب العربي.

باكير علي حسين. (2015). تبعات الإتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات- سلسلة تقارير. على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html .

باندي جيروم. (2003). مفاتيح القرن الحادي والعشرين. (ترجمة: حمادي الساحلي، عبد الرزاق الحليوي، سعاد التريكي). قرطاج. المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة).
بريجنسكي زبيجنيو. (2004). الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم. (ترجمة: عمر الأيوبي). بيروت. دار الكتاب العربي.
بشارة عزمي. (2008). عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف. مجلة المستقبل العربي. العدد 356 .ص23.
بولنوار أمين. (2010). الولايات المتحدة الأمريكية ومنطق الهيمنة. الجزائر.كلية الحقوق والعلوم السياسية.
حسن فوزي حسن. (2009). الصين، اليابان ومقومات القطبية العالمية. بيروت. دار المنهل اللبناني.
دار النشر باللغات الأجنبية .(2006). الصين2006. بكين. دار النشر باللغات الأجنبية.
الدسوقي أبو بكر .(2008). العلاقات الروسية الصينية...محددات الخلاف وأفاق التعاون. مجلة السياسة الدولية. العدد 173. ص149.
رزيق المخادمي عبد القادر. (2010). النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير. ط4. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
السيد سليم محمد. (2007). التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية. مجلة السياسة الدولية. العدد 170. ص41.
شمامة خير الدين. (2009). العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن الحادي والعشرون. الجزائر. دار قرطبة.
الشيخ نورهان. (2008). روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية، توازن جديد للقوى الدولي. مجلة السياسة الدولية. العدد 174. ص207.
عبد العاطي عمرو .(2008). إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية. العدد: 174. ص227.
فالان جاك وآخرون. (2009). تحولات عالمية عند منعطف القرن. (ترجمة: خليل كلفت).القاهرة. هفن للترجمة والنشر والبرمجيات.
فتيحة فرقاني. (2010). الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجيا. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.
كنيدي بول. (1994). نشوء وسقوط القوى العظمى. (ترجمة: مالك البديري). عمان. الأهلية للنشر والتوزيع.
اللاوندي سعيد. (2004). أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. ط4. القاهرة. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
ليتل ريتشارد. (2009). توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، (ترجمة: هاني تابري). بيروت. دار الكتاب العربي.
مباركية منير. (2008). إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية-حالتي روسيا والصين. الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.
محرم إبراهيم. (2003). مدخل للتنمية الإنسانية. القاهرة. مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر.
ناي جوزيف الابن. (2007). القوة الناعمة. (ترجمة: محمد توفيق البجريمي). الرياض. مكتبة العبيكان.
نصر مهنا محمد. (2006). العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
نيكسون ريتشارد. (1989).، نصر بلا حرب، (ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة). القاهرة. مؤسسة الأهرام.
يعقوب محمود عبد الرحمن. (2004). التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.